مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الثالث والعشرون - المجلد الثاني - التاريخ - آذار 2024 م
doi.org/10.52866/esj.2023.02.23.02

العلاقات الاقتصادية التونسية - التركية 1987 – 2011م
(دراسة تاريخية)

أ.د مجيد هداب هلهول ، بارق حميد غيدان لطيف النمراوي
الجامعة العراقية / كلية التربية - قسم التاريخ

مستخلص:

عُدت العلاقات الاقتصادية بين تونس وتركيا متجذرة وراسخة منذ عام 1957م لذا فأن هذه الدراسة التي كان محورها الرئيسي لتلك العلاقات للمدة 1987 – 2011م.

كانت العلاقات الاقتصادية بين تونس وتركيا قد شهدت نشاطاً ونمواً متصاعداً ومتفاوتاً بينهما خلال تلك الحقبة التاريخية، وترسيخ ذلك بالعديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة بين البلدين منذ عام 1987م ولغاية عام 2011م، سيما اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين عام 2005م، فضلاً عن تأطير وشائج تلك العلاقات الاقتصادية بين البلدين بالاستثمارات الاقتصادية المشتركة من خلال الشركات المشتركة والعلاقات المالية والمصرفية بين بنوك البلدين التي سهلت التبادل التجاري بينهما، وقد سجلت التجارة الخارجية التركية البينية مع تونس في ثمانينات القرن العشرين عجزاً لصالح تونس،ذلك كون تونس لا تتمتع بموارد طبيعية كبيرة،سيما افتقارها للنفط،فضلاً عن ارتباط تونس بشراكات اقتصادية وتجارية مع الدول الاوربية، بينما ارتفعت التجارة الخارجية البينية بين تونس وتركيا وشهدت نمواً متصاعداً خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين ومطلع العقد الأول من الألفية الثالثة وكان الميزان التجاري بين تونس وتركيا حتى عام 2011م في صالح الجمهورية التركية.

Tunisian-Turkish relations
1987-2011 AD (Historical study)

Baraq Hameed Ghaidan Latif AL- Nimrawiy , Prof. Majid Hadab Halhol AL-Sadoon
AL-Iraqia University\ College of Education Department of History

Abstract:

The economic relations between Tunisia and Turkey rooted and well- established since 1957 AD, so this study, which was the main focus of those relations for the period 1987-2011 AD, was the economic relations Between Tunisia and Turkey has witnessed an increasing and uneven activity and growth between them during that historical era,and this is consolidated by many economic and trade agreements signed between the two countries during that historical era, especially the free trade agreement signed between the two countries in 2005 AD,as well as framing and linking those economic relations between the two countries with economic investments Shared through joint ventures and relationships The financial and banking between the banks of the two countries, which facilitated trade exchange between them, and the intra- Turkish foreign trade with Tunisia in the eighties of the twentieth century recorded a deficit in favor of Tunisia, because Tunisia does not have large natural resources, especially its lack of oil,in addition to the link between Tunisia has economic and trade partnerships with European countries, while the intra- foreign trade between Tunisia and Turkey increased and witnessed an upward growth during the nineties of the twentieth century and the beginning of the first decade of the third millennium.

The trade balance between Tunisia and Turkey until 2011 AD was in favor of the Republic of Turkey.

المقدمة ونطاق البحث

أولاً: المقدمة:

تميزت العلاقات الاقتصادية بين تونس وتركيا بجذورها التاريخية، التي تمتد الى عامين بعد استقلال تونس، أذ وقع البلدان اول اتفاقية تجارية في 17 نيسان 1958م، نصت تلك الاتفاقية على تنظيم العلاقات التجارية الخارجية بين البلدين، من خلال تحديد البضائع والسلع المتبادلة، وفي نفس اليوم، وقع البلدان بروتوكول **(الدولة الاولى بالرعاية)**، حدد ذلك البروتوكول، طرق تطبيق الرسوم الجمركية، وتنظيم تنقل الاشخاص بين البلدين.

تم تنظيم العلاقات التجارية بين تونس وتركيا، في أطار الاتفاقية التجارية الموقعة في 17 تموز 1967م، وبموجب تلك الاتفاقية، وعدت تونس باتخاذ الاجراءات اللازمة لشراء البضائع الرئيسة من تركيا من النوع والكمية المحددين بها، أهم تلك المواد القطن، والتبغ، واجزائها والخيوط الصناعية، والخشب، والاجهزة الكهربائية، وفازت الشركات التركية بالمناقصة الدولية سيما الثلاجات والزبيب، والتبغ، خلال الاعوام (1969، 1970، 1971م)، لذا فأن البحث سيتناول العلاقات الاقتصادية بين تركيا وتونس للمدة 1987-2011م وكشف جوانبها الخفية وذلك نابع هل استمرت تلك العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبيان جوانبها كافة والى مدى استمرار تلك العلاقات بين البلدين، ولصالح من كانت تلك العلاقات؟ وهل كانت جيدة ام متوازنة ام ضعيفة؟ هذا ما سنتناوله في هذا البحث.

ثانياً: نطاق البحث:

تضمن البحث مقدمة واربعة فقرات وخاتمة وقائمة هوامش، وجاء فيه أولاً: أهم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة بين البلدين، وما مدى فاعليتها، ومردوداتها وفوائدها، لنمو وتطور المجال الاقتصادي لكلا البلدين، وتناولت الفقرة الثانية: تفاصيل تطور مستويات التبادل التجاري بين البلدين، و تفاصيل الصادرات والواردات بين البلدين، وبيان أسباب وعوامل ارتفاع وانخفاض مستوى الصادرات والواردات بين البلدين، فضلاً عن قاعدة بيانات الميزان التجاري بين البلدين خلال تلك المدة ، ولصالح من كان ذلك الميزان؟، وتطرقنا في الفقرة الثالثة إلى الشركات الاقتصادية بين تونس وتركيا.

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر المهمة تنوعت حسب مقتضياته ما بين المصادر الأجنبية والتي يأتي في مقدمتها وثائق الجمعية الوطنية التركية الكبرى، سيما في ما يتعلق بالاتفاقيات الاقتصادية الثنائية الموقعة بين تونس وتركيا خلال تلك الحقبة التاريخية، فضلاً عن الرسائل والأطاريح الأجنبية التي رفدت البحث بمعلومات قيمة، وكان للكتب العربية والأجنبية دورها في رفد البحث بمعلومات وبيانات دقيقة، واعتمد البحث على الصحف العربية والأجنبية، سيما الصحيفة الرسمية للجمهورية التونسية، والصحيفة الرسمية للجمهورية التركية التي كان وزنها في رفد البحث بمعلومات مهمة .

وقبل الغوص بتلك العلاقات الاقتصادية بين الجمهوريتين التونسية والتركية، فقد استخدم الباحث مفردة تونس دلالة على الجمهورية التونسية ومفردة تركيا دلالة على الجمهورية التركية، ذلك

من اجل سهولة الاسلوب في صياغة هذا البحث التاريخي.

اولاً: أهم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين تونس وتركيا 1987 -2011م

1● اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني.

وقعت تونس وتركيا اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بأنقرة في 15 تموز 1992م بين البلدين[1].

وجاء في ديباجتها ((**ان حكومتي الجمهوريتين التركية والتونسية، ورغبة منهما في تعزيز العلاقات الودية القائمة، قد عقدتا العزم على تطوير وتكثيف التعاون بين البلدي، في المجالات التجارية، والاقتصادي، والفنية، على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة**))، واهم تلك البنود الآتي[2]:

اكدت المادة الاولى على دعم وتشجيع التنمية الاقتصادية بين البلدين والارتقاء بمستوى التعاون الاقتصادي القائم بينهما وتنويع المبادلات التجارية، والتعاون الاقتصادي والفني بين مؤسسات البلدين الاقتصادية، وشركات القطاع الخاص، في أطار القوانين واللوائح المعمول بها في كلاً من تركيا وتونس[3]، ومن اجل تحقيق تلك الاهداف طبقاً لما جاء في المادة الثانية يقوم البلدين بالعمل على[4]:

أ- انشاء وتشغيل المشاريع الصناعية والتجارية المشتركة.

ب- تبادل المعلومات الاقتصادية والعلمية والفنية.

ج- تبادل الخبراء والمستشارين في الامور الفنية والعلمية.

د- توفير الفرص في مجال التدريب والخدمات الاستشارية[5].

فضلاً عن تشجيع شركات القطاع الخاص في كلا البلدين أبرام عقود تجارية منفصلة عن القطاع الحكومي وفقاً لقوانين وتشريعات كلا البلدين[6]

(1) حلت تلك الاتفاقية محل الاتفاقية الاقتصادية وقعت تلك الاتفاقية بين الجمهوريتين التركية والتونسية في 17 تموز 1967 م، نظمت تلك الاتفاقية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، اذ فتحت تلك الاتفاقية افاق التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الجمهورية التركية والتونسية، سيما المواد الخام الداخلة في الصناعة، والسلع الاستهلاكية وتنظيم تصديرها واستيرادها بين البلدين، وتم توقيع بروتوكول ملحق بتلك الاتفاقية في 29 ايلول 1981 م، اذ نظم ذلك البروتوكول قوائم السلع التجارية الواردة والصادرة بين البلدين، فضلا عن تعاون اقتصادي وصناعي طويل الامد. للتفاصيل ينظر:
Yasin Sibgatullah Bostanci,Tunus devrimi ve Türkiye ile Tunus arasındaki ekonomik ve siyasi ilişkiler, Yüksek lisans Tezi, (yayınlanmamış), Marmara Üniversitesi,İslam Ülkeleri ve Ortadoğu Araştırma Enstitüsü, Istanbul, 2019. p.p.43_44; ;
نور كامل عبود، العلاقات التركية – التونسية –1957 1987 م،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية– جامعة سامراء، 2021 م.، ص 64 – 66.
الرائد الرسمي، الجمهورية التونسية، العدد (28)، الصادرة في 13 نيسان ١٩٩٣م، ص500.

(2) Resmi Gazete, Türkiye Cumhuriyeti, Sayı: (21506), 24 Şubat 1993, p. 2.

(3) الرائد الرسمي، الجمهورية التونسية، العدد (85)، الصادرة في 9 تشرين الثاني 1993م، ص 1884.

(4)

(5) نصت المادة الثالثة من تلك الاتفاقية : ((على إن يخضع تنفيذ مشاريع التعاون الإقتصادي والعلمي والتقني المشار إليها بالمادة الثانية من هذه الإتفاقية الى برامج دقيقة ومختلفة وعقود تبرم بين المؤسسات والشركات طبقاً للتشريعات المعمول بها في كلا البلدين)). الرائد الرسمي، الجمهورية التونسية، العدد (85)، الصادرة في 9 تشرين الثاني 1993 م، ص 1884.

(6) Resmi Gazete, Türkiye Cumhuriyeti, Sayı:

وجاء ذلك طبقاً لما اكدت عليه المادة الثالثة[1].

وتنفيذاً لما تم التأكيد عليه في المادة الرابعة من ذلك الاتفاق اقام البلدان بالعمل على تبادل الخبراء الاقتصاديين والمستشارين وتنظيمهم ببروتوكولات منفصلة[2].

وتنفيذاً لما اكدت عليه المادة الخامسة على معاملة بعضها البعض على انهما الدولة الأكثر تفضيلاً في الرعاية في العلاقات التجارية بين البلدين.

وتم تنظيم المدفوعات بين البلدين بعملات قابلة للتحويل وفقاً لتشريعات الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية المعمول بها في كلا البلدين، فضلاً عن توفير تسهيلات لأقامه معارض تجارية لتنمية العلاقات التجارية بين البلدين[3] وجاء ذلك تطبيقاً لما اكدت عليه المادة السادسة والسابعة من تلك الاتفاقية[4].

وتنفيذاً لما اكدت عليه المادة الثامنة فقد تم السماح البلدين باستيراد وتصدير البضائع المشمولة بالإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب وتشمل الآتي[5]:

أ- مواد غير تجارية، ومواد اعلانية لغرض الترويج والاعلان لها قبل تصديرها.

ب- المواد والبضائع والسلع، والادوات اللازمة لتنظيم المعارض التجارية بشرط ان لا يتم بيعها.

وفي ذات السياق تم تنظيم العلاقات الاقتصادية بين منظمات وشركات البلدين مع طرف اقتصادي أخر من دولة ثالثة وذلك لما تم التأكيد عليه في المادة التاسعة[6].

واكدت المادة العاشرة على ان يتم حل أي خلاف او سوء فهم فيما يتعلق بتنفيذ تلك الاتفاقية عن طريق المفاوضات والحوار المتبادل، واكدت المادتين المادة الحادية عشر والثانية عشر على عدم اجراء أي تغيير على بنود الاتفاقية الا بموافقة الطرفين[7]، وتشكيل لجان اقتصادية حكومية مشتركة للوقوف على تنفيذ بنودها[8].

المادة الرابعة عشر: مدة الاتفاقية خمس سنوات وعند انتهاءها تمدد تلقائياً لمدة عام واحد بصورة مستمرة مالم يقوم أحد الطرفين بأشعار كتابي للطرف الثاني قبل ستة أشهر قبل انتهاء مدتها،

(21506), 24 Şubat 1993 , p.2.

(1) نصت المادة الثالثة من تلك الاتفاقية : ((على إن يخضع تنفيذ مشاريع التعاون الإقتصادي والعلمي والتقني المشار إليها بالمادة الثانية من هذه الإتفاقية الى برامج دقيقة ومختلفة وعقود تبرم بين المؤسسات والشركات طبقاً للتشريعات المعمول بها في كلا البلدين)). الرائد الرسمي، الجمهورية التونسية، العدد (85)، الصادرة في 9 تشرين الثاني 1993 م، ص 1884.

(2) المصدر نفسه ، ص1884.

(3) المصدر نفسه ، ص1884.

(4) نصت المادتين المادة السادسة من تلك الاتفاقية على ان: ((تتم تسوية العقود التجارية المبرمة في إطار هذا الإتفاق بأية عملة قابلة للتحويل وفقا لقوانين الصرف المعمول بها في البلدين))، ونصت المادة السابعة على ((أن تمنح كل من الدولتين للأخرى تسهيلات للمشاركة في المعارض وإقامة معارض تجارية على تراب كل منهما وذلك وفقا للقوانين والأحكام السارية في كل من البلدين.)).
Resmi Gazete, Turkiye Cumhuriyeti, sayi (21506), 24 Subat 1993. p. p 3.

(5) الرائد الرسمي، الجمهورية التونسية، العدد (85)، الصادرة في 9 تشرين الثاني 1993م، ص 1884.

(6) Resmi Gazete, Turkiye Cumhuriyeti, sayi (21506), 24 Şubat 1993. p. p 1 - 4.

(7) Resmi Gazete, Turkiye Cumhuriyeti, sayi (21506), 24 Şubat 1993. p. 3.

(8) والغت المادة الثالثة عشر الاتفاقية التجارية لعام 1967 والبروتوكولات الملحقة بها الموقعة في 29 أيلول 1981.
Resmi Gazete, Turkiye Cumhuriyeti, sayi (21506), 24 Şubat 1993. p. 3.

ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ان صودق عليها بتركيا في 7 كانون الثاني 1993[1]، وصودق عليها بتونس في 12 نيسان 1993[2].

2● اتفاقية نقل الاشخاص والبضائع والمرور عبر الطرقات

ثم وقعت تونس وتركيا على اتفاقية لنقل الاشخاص والبضائع والعبور عبر الطرقات، التي أبرمت بتونس في 25 اذار 2000[3].

وتهدف تلك الاتفاقية الى تسهيل نقل الاشخاص والبضائع على الطرقات بين البلدين عبر الأراضي التونسية و التركية بواسطة عربات نقل مسجلة في احد البلدين، وتكمن أهمية تلك الاتفاق لما يمثلهُ من دعم للعلاقات الثنائية بين البلدين لدفع عجلة التنمية ونصت تلك الاتفاقية على الآتي[4].

أ- اعفاء العربات المسجلة في احد البلدين عند تواجدها ببلد الطرف الاخر من الاجراءات والمعلومات المستوجبة عند التوريد لنقل بضائع أو اشخاص الى الطرف الاخر.

ب- عدم السماح لعربات نقل الاشخاص او البضائع التابعة لأحد الطرفين بان تقوم بالنقل الداخلي في القطر الاخر.

ج- استغلال خطوط النقل المنتظم للأشخاص بين البلدين بصفة مشتركة بين ناقلين، يقع تعيينهم مسبقاً من كلا الطرفين، وذلك بعد اتفاق ثنائي يحدد شروط الاستغلال والمصادقة عليه من قبل السلطات المختصة بكلا البلدين.

د- خضوع نقل الاشخاص غير المنتظمين بين البلدين، الى ترخيص مسبق منقبل السلطة المختصة للطرف الاخر باستثناء النقل بواسطة عربات يقل عدد مقاعدها من تسعة مقاعد، كون السائق والنقل السياحي والنقل بواسطة حافلات لمجموعة متجانسة كنقل الفرق الرياضية او الفنية او الطلبة بشرط تقديم ترخيص من قبل السلطة المختصة بالبلد المسجلة فيه الحافلة.

هـ- خضوع نقل البضائع بين البلدين فضلاً عن مرورها بأراضيهما الى نظام الحصص ويسند كل طرف الى الطرف الاخر حصة سنوية من الرخص متساوية لكلا البلدين[5].

و- انشاء لجنة مشتركة تضم ممثلين عن البلدين، وذلك للأشراف على تنفيذ ذلك الاتفاق[6].

3● اتفاقية التجارة الحرة

وقعت تونس وتركيا اتفاقية التجارة الحرة لأقامة منطقة للتبادل التجاري الحر التي أبرمت بتونس في 25 تشرين الثاني 2004 بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي ورفع مستوى التبادل التجاري بين البدلين، ودخلت تلك الاتفاقية حيز التنفيذ في تموز 2005[7].

واحتوت تلك الاتفاقية على مقدمة وثلاثة وخمسون مادة قانونية، وجاء في ديباجيتها ((**تهدف**

(1) الرائد الرسمي، الجمهورية التونسية، العدد (28)، الصادرة في 13 نيسان 1993م، ص 500.
(2) المصدر نفسه ، ص500.
(3) الرائد الرسمي، الجمهورية التونسية، العدد(88)، الصادرة في 2 تشرين الثاني 2001 م، 4513؛ Resmi Gazete, Türkiye Cumhu Sayı:1(25860), 29 Haziran 2005,p.11.
(4) الرائد الرسمي، الجمهورية التونسية، مداولات مجلس النواب التونسي، العدد(3)، الصادرة في 23 تشرين الأول 2001 م، ص 56.
(5) المصدر نفسة ، ص56.
(6) المصدر نفسه ، ص56.
(7) الرائد الرسمي، الجمهورية التونسية، العدد (38)، الصادرة بتاريخ 13 أيار 2005، ص 1109؛ Resmi Gazete, Turkiye Cumhuriyeti, sayi: (25760), 19 mart 2005. p. 3..

تلك الاتفاقية الى الازالة التدريجية للرسوم الجمركية والعقبات التي تعرقل التجارة المتبادلة بينهما ويعتقد البلدين ان تنمية التجارة والتعاون الاقتصادي تشكل احد الاهداف الرئيسية لاستراتيجيات التنمية السريعة والمستدامة للبلدين لذا اتفق البلدين من اجل تحقيق تلك الاهداف))[1].

ومن اهداف تلك الاتفاقية طبقاً لما تم التأكيد عليه في المادة الاولى من الاتفاقية[2]:

أ- تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين لرفع المستوى المعيشي للسكان في البلدين.

ب- القضاء تدريجياً على العراقيل والقيود المفروضة على التجارة في السلع، بما في ذلك المنتجات الزراعية وتعزيز ذلك من خلال توسيع التجارة، والتنمية المتناغمة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ج- ضمان حقوق المنافسة العادلة للتجارة بين البلدين، وخلق المناخ المناسب للاستثمارات المشتركة في كلا البلدين[3].

في ذات السياق ومن اجل الارتقاء بمستوى التبادل التجاري شرع البلدين بتوسيع حركة البضائع من خلال أنشاء منطقة تجارية حرة بشكل تدريجي، يغلب عليها الطابع التجاري المتبادل، خلال فترة انتقالية تستمر لمدة اقصاها تسع سنوات من دخول تلك الاتفاقية حيز التنفيذ طبقاً لما تم التأكيد عليه في المادة الثانية، فضلاً عن الرسوم الاساسية وتصنيف البضائع في التجارة التي تغطيها تلك الاتفاقية، من خلال قيام الطرفان بتطبيق التعريفات الجمركية الخاصة بهما على تصنيف السلع المعدة للاستيراد الى كل دولة، وتطبيق التخفيضات المتتالية للرسوم الجمركية لكل منتج بالتدريج، طبقاً لما تم التأكيد عليه في المادة الثانية والثالثة من تلك الاتفاقية[4].

وتطرقت المادة الرابعة والخامسة توزيع وأدراه التعريفات الجمركية على السلع والبضائع التي منشؤها في البلدين من خلال وزارتي التجارة في كلا البلدين، فضلاً عن رفع الرسوم الجمركية والضرائب على الواردات بين البلدين التي لها اثر مماثل على الواردات بين البلدين وفقاً لأحكام المادة الاولى من تلك الاتفاقية[5].

وفي ذات السياق تم الغاء الرسوم الجمركية ذات الطبيعة الضريبية على الواردات ذات الطبيعة المالية، فضلاً عن الغاء الرسوم الجمركية على الصادرات ذات الاثر المماثل بين البلدين اعتباراً من دخول تلك الاتفاقية حيز التنفيذ، جاء ذلك تنفيذاً لما تم التأكيد عليه في المادة السابعة والسادسة من تلك الاتفاقية[6].

فضلاً عن الغاء القيود الكمية على الواردات والصادرات الخاصة بالتجارة بين البلدين،

(1) Resmi Gazete, Turkiye Cumhuriyeti, sayi: (25860), 29 Haziran 2005, p. 4.

(2) Türkiye Cumhuriyeti, Türkiye Büyük Millet Meclisi,Türkiye Cumhuriyeti ile Tunus Cumhuriyeti Arasında Serbest Ticaret Alanı Tesis Eden Ortaklık Anlaşmasının Onaylanmasının Uygun Bulunduğuna Dair Kanun Tasarısı ileDışişleri Komisyonu Raporu, Belge Numarası:(1/951), 11/2/2005, p.p.2_3.

(3) Hüseyin AVCI, Economik Entegrasyonlar, Pan, Avrupa Akdeniz mensei.Kumulasyon(Pamk)Tunisia.model,Master.Thesis(Unpublished),KTO. Karatay.Ünversitesi,Sosyal.Bilimler.Enstitüsu. İşletme Anabilim Dalı Yüksek Lisans Programi , KONYA ,Turkey, 2016, p87.

(4) Türkiye Cumhuriyeti, Resmi Gazete, Sayı: (25760), 19 mart 2005, p.3.

(5) Ibid,P.3.

(6) Hüseyin AVCI, Op. Cit, p. 89.

من خلال الغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين البلدين، وتخضع حقوق والتزامات البلدين فيما يتعلق باللوائح الفنية والمعايير وفقاً لاتفاقية التجارة العالمية بشأن العوائق الفنية امام حرية التجارة، وذلك طبقاً لما تم التأكيد عليه لما جاء في المادة الثامنة والتاسعة والعاشرة[1].

واكدت المادة الحادية عشر على سريان أحكام تلك الاتفاقية على المنتجات الزراعية الأولية والمنتجات الزراعية المصنعة والمنتجات السمكية التي منشؤها في كلا البلدين، واكدت المادة الثانية عشر تسهيل تجارة المنتجات الزراعية، والمادة الثانية عشر التعاون في مجال الصحة النباتية، والمادة الخامسة عشر تناولت الضرائب الداخلية: أذ لا يجوز للمصدرين لاستفادة من اعفاء الضرائب الداخلية التي تزيد عن مبلغ الضرائب التي تم فرضها بشكل مباشر او غير مباشر على المنتجات المصدرة الى اراضي كلا البلدين[2].

وفي ذات السياق تم التأكيد على انشاء اتحادات جمركية او مناطق تجارة حرة بالاشتراك مع دولة ثالثة بشرط عدم الاضرار بالنصوص والاحكام الواردة في تلك الاتفاقية، فضلاً عن حقوق البلدين فيما يخص اتخاذ تدابير استثنائية محدودة المدة مخالفة لأحكام المادة الخامسة لزيادة الرسوم الجمركية بشرط ان تستهدف فقط الصناعات الناشئة او قطاعات معينة تخضع لإعادة هيكلة او لمواجهة صعوبات ومشاكل اجتماعية خطيرة على ان لا تتجاوز رسوم لاستيراد الجمركية المطبقة في تونس على المنتجات التي منشؤها تركيا نسبة 25٪ حسب القيمة ويجب ان تحافظ على عنصر الافضلية للمنتجات التي منشؤها تركيا ويتم تطبيق تلك الاجراءات لمدة لا تزيد عن خمسة سنوات، جاء ذلك طبقاً لما جاء التأكيد عليه في المادة السادسة عشر والسابعة عشر من الاتفاقية[3].

وتضمنت بنود الاتفاقية احكاماً اخرى، بالإضافة الى البنود المذكورة اعلاه، المتعلقة بدعم التعاون الاقتصادي بين الطرفين، وبالإزالة التدريجية للصعوبات والقيود المفروضة على تجارة السلع، وبتطوير النمو الاقتصادي بين الطرفين، وذلك لغرض توسيع التبادل التجاري، تضمنت الاحكام الخرى تشجيع الاستثمارات المشتركة، وبحرية المنافسة، وبحماية الملكية الصناعية والتجارية، ومسائل تنظيمية واجرائية تتعلق بأحداث مجلس الشراكة التركي التونسي واختصاصاته، وبأليات فض النزاعات ومكافحة الاغراق التجاري[4].

وطبقاً لما اكدت المادة الثالثة والخمسون فقد حلت تلك الاتفاقية محل اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والفني المبرمة بين الجمهوريتين التركية والتونسية في 15 تموز 1992م، ودخلت تلك الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 تموز 2005[5].

ونصت الاتفاقية في مادتها الحادية والخمسون، على ان البروتوكولات الثلاثة الملحقة بها تشكل

(1) Resmi Gazete, Türkiye Cumhuriyeti, Sayi: (25860) , 25 Haziran 2005, P.3.

(2) Türkiye.Cumhuriyeti,Türkiye.Büyük.Millet.Meclisi,Türkiye Cumhuriyeti ile Tunus Cumhuriyeti Arasında Serbest Ticaret Alanı Tesis.Eden. Ortaklık.Anlaşmasının.Onaylanmasının.Uygun. Bulunduğuna.Dair.Kanun.Tasarısı.ileDışişleri. Komisyonu.Raporu, Belge Numarası:(1/951), 11/2/2005, p.p.2_3.

(3) Resmi Gazete, Turkiye Cumhuriyeti, sayi: (25860), 29 Hazran 2005, p. 4.

(4) الرائد الرسمي، الجمهورية التونسية، العدد (38)، الصادرة في 13 أيار 2005، ص ١١٧١.

(5) Resmi Gazete, Turkiye Cumhuriyeti, sayi: (25860), 29 Hazran 2005, p. 4.

جـزءاً لا يتجـزأ منهـا[1].

ومـن اختصاصـات مجلـس الشراكـة التركـي التونـسي الـذي تـم انشـائه تنفيـذاً المـادة الاربعـون مـن تلـك الاتفاقيـة، ويـرأس ذلـك المجلـس وزراء التجـارة في كلا البلديـن ويجتمـع مـرة واحـدة عـلى الاقـل كل عـام، لمراقبـة تنفيـذ تلـك الاتفاقيـة وأثارهـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة، السـهر عـلى تحقيـق الاهـداف التـي حددتهـا الاتفاقيـة وتقديـم التوصيـات ولـه حـق اتخـاذ القـرارات بصفـة ملزمـة للطرفـين ويجـوز لمجلـس الشراكـة تشـكيل مجموعـات عمـل او هيئـات مسـؤولة عـن تنفيـذ تلـك الاتفاقيـة[2].

ثانياً: تطور مستويات التبادل التجاري بين تونس وتركيا 1987 - 2011م

تخضـع العلاقـات الاقتصاديـة بـين تونـس وتركيـا لمجموعـة مـن العوامـل غـير الاقتصاديـة، أذ تلعـب العوامـل التاريخيـة والثقافيـة والسياسـية والدينيـة دوراً كبـيراً في تطـور العلاقـات الاقتصاديـة والتجاريـة[3].

كانـت العلاقـات الاقتصاديـة بـين البلديـن التـي تعـود جذورهـا التاريخيـة الى عامـين بعـد اسـتقلال تونـس عـام 1957م، وشـكلت نهايـة السـبعينات بدايـة حقبـة جديـدة في العلاقـات التركيـة التونسـية مـع أدراك تركيـا للمكاسـب الاقتصاديـة التـي يوفرهـا الحـوار مـع تونـس، بالمثـل بـدأت تونـس سياسـة الانفتـاح عـلى العـالم الخارجـي مـن خـلال تشـجيع الاسـتثمار الاجنبـي وتنويـع التجـارة مـع البلـدان الاخـرى، لكـن ذلـك التفـاؤل الـذي أبـداه البلـدان لرفـع مسـتوى العلاقـات الاقتصاديـة والتجاريـة لم يتجـاوز في ذلـك وقـت الاطـار الدبلوماسي، لأن الميـزان التجـاري ظـل متواضعـاً بـين البلديـن، لأن الوضـع الاقتصـادي داخـل تركيـا فيـما يتعلـق بالسياسـة الاقتصاديـة في السـبعينات مـن القـرن العشريـن قـد تأثـر كثـيراً نتيجـة الوضـع الاقتصـادي الـدولي الناجـم عـن الصدمـة النفطيـة الاولى وارتفـاع أسـعار النفـط عـام 1973م، أثـر ذلـك بشـكل كبـير عـلى الاقتصـاد التركـي، أذ شـهدت صـادرات تركيـا ركـوداً، وأظهـرت أنهـا غـير قـادرة عـلى التعامـل مـع أزمـة المدفوعـات الناجمـة عـن ارتفـاع المفاجـئ في اسـعار النفـط[4]، واسـتجابة لذلـك الموقـف الطـارئ، تبنـت تركيـا سياسـة اسـتبدال الاسـتيراد، مـن خـلال الاعتـماد عـلى قطـاع صناعـي ينتـج كافـة السـلع الاسـتهلاكية تقريبـاً، والتـي كانـت تسـتوردها في المـاضي، والاهتـمام بالصناعـات الثقيلـة عـلى حسـاب الزراعـة، لكـن تلـك السياسـة الاقتصاديـة التـي أتبعتهـا تركيـا لم يسـتطيع اجتيـاز سياسـة تعويـض الاسـتيرادات بـل بقيـت معتمـدة عـلى الاسـواق الخارجيـة، تلـك السياسـة لم تسـتطع امتصـاص الايـدي العاملـة، إذ زادت نسـبة البطالـة وانكـماش الاقتصـاد التركـي[5].

بعـد ان فقـد الاقتصـاد التركـي قدرتـه التنافسـية في نهايـة السـبعينات، قامـت الحكومـة التركيـة بالـشروع لعمـل إصلاحـات اقتصاديـة، وكان الانفتـاح عـلى الخـارج مـن احـد الاهـداف التـي يجـب تحقيقهـا[6].

(1) Hüseyin AVCI, op. Sit, p. 110.

(2) الرائـد الرسـمي، الجمهوريـة التونسـية، العـدد (38)، الصـادرة في 13 أيـار 2005، ص1121–1120.

(3) Mehmet.GÖK,L'attitude.de.la.Turquie.face.à.la.decolonization.1945-1965,tezler.de.doktora(inédite),Université.Paris,1976., p.49.

(4) Didier Billion, La politique exteneure de la Turquie une longue quete didentite, paris, Harmattan 1997, p. 276.

(5) طيـب عثـمان عبـد الـرزاق الـدوري، العلاقـات الاقتصاديـة العراقيـة – التركيـة المصالـح المشـتركة وسـبل التطويـر، أطروحـة دكتـوراه (غـير منشـورة)، كليـة الادارة والاقتصـاد، الجامعـة المسـتنصرية، بغـداد، 2002، ص64.

(6) المصدر نفسه، ص 65.

تحسنت التبادلات التجارية بين تركيا وتونس خلال الثمانينات وبلغت ذروتها خلال التسعينات، يعود ذلك الاهتمام الكبير من قبل القادة السياسيين في كلا البلدين لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري، وفي السياق نذكر زيارة الرئيس التركي (توركوت أوزال) في 21 نيسان 1989 وزيارته لدول أخرى بهدف معلن بوضوح هو توقيع عقود اقتصادية وتجارية[1].

مع ذلك بالمقارنة مع التبادلات التجارية بين الجمهورية التركية والجماهيرية الليبية الاشتراكية العظمى، كانت التبادلات التركية التونسية بعيدة عن الاهداف المعلنة على سبيل المقارنة، في عام 1980م، لم تتجاوز الصادرات التركية الى تونس (13,2 مليون دولار)، في حين كانت الصادرات التركية الى ليبيا في نفس ذلك العام أعلى كثافة بخمسة اضعاف (60,32 مليون دولار)، وبالمثل، كان حجم الواردات التركية من تونس أقل بمقدار ثلاثة وأربعون مرة إذ وصلت من تونس (18,55 مليون دولار) واما من ليبيا وصلت الى (778,37 مليون دولار) أنظر الجدولين رقم (1 – أ) (2 – ب).

جدول رقم (1 – أ)

مقارنة الصادرات التركية الى ليبيا وتونس بين عامي (1980 – 1988) بملايين الدولارات [2].

السنة	1980	1981	1982	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
ليبيا	60,32	441,55	234,60	234,60	184,29	141,03	58,84	135,76	140,66	218,14
تونس	13,2	15,01	24,37	24,37	30,47	10,91	15,77	62,13	44,78	39,76

جدول رقم (1 – ب) مقارنة الواردات التركية من ليبيا وتونس بين عامي (1980 – 1988)بملايين الدولارات[3].

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
ليبيا	777.37	789.43	789.62	793.36	660.89	620.81	292.24	304.74	78.89
تونس	18.55	30.9	17.67	39.40	55.03	21.22	29.00	52.20	39.15

يفسر ذلك الخلل في الميزان التجاري بين تونس وتركيا من جهة، وبين تركيا والجماهيرية الليبية العربية الاشتراكية العظمى من جهة أخرى من خلال، أولاً: لا تتمتع تونس بموارد طبيعية، على عكس ليبيا التي تمتلك موارد طبيعية مثل النفط الخام، لذلك تستورد تركيا النفط الخام ومشتقاته من المحروقات من ليبيا وتصدر تركيا المنتجات المصنعة اليها، ومنذ اكتشاف الثروة النفطية ووصول معمر القذافي الى السلطة، اصبحت ليبيا وجهة مميزة للمستثمرين والعمال الأتراك[4].

ثانياً: كانت خيارات تونس الاقتصادية تفضل التجارة مع دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة

(1) Didier Billion, op. cit, p.276.

(2) نبيل عكيد محمود المطفري، نصف قرن من العلاقات الليبية التركية 1949 – 1999م، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2014، ص182؛ yasin Sibgatullah Bostanci, op. cit, p. 90.

(3) نبيل عكيد محمود المطفري، المصدر السابق ، ص 182؛ MeriemJammali,les.relations.turco.tunisien-nes(1956.2001),La.thèse.de.master(Inédit),institute.Inalco.langues.et civilisation, Paris, 2003,p.34.

(4)

الامريكيـة فضـلاً عـن ذلـك فـأن تجارتهـا مـع تركيـا ليسـت أوليـة لهـا .

منـذ عـام 1988م، سـجل حجـم التجـارة بـين تونـس وتركيـا زيـادة كبـيرة، فقـد أرتفـع مـن (42,4 مليون دولار) في عام 1986م الى (413 مليون دولار) في عـام 1998م، بزيـادة قدرهـا (1000٪) تقريبـاً، مـع زيـادة ملحوظـة بـين عامـي 1992 و1999م، (أنظـر جـدول رقـم 2).

جدول رقم (2) الصادرات والواردات التركية مع تونس بين عامي (1986 - 1999) بملايين الدولارات [1].

عام	واردات تركيا من تونس	صادرات تركيا الى تونس	الحجم الكلي
1986	28.9	13.6	42.4
1987	52.2	11.5	63.7
1988	39.1	62.1	101.3
1989	14.2	44.8	49.0
1990	29.6	39.8	69.4
1991	20.7	53.7	74.3
1992	30.8	48.5	79.3
1993	61.6	55.5	117.4
1994	50.7	74.3	125.0
1995	46.3	79,3	125.7
1996	49.9	94.4	144.3
1997	59.9	20.0	179.9
1998	63.1	350.0	413.1
1999	66.6	238.4	305.0

العامـل المحـدد الـذي سـاهم في ذلـك التطـور وغير المتوقـع للتجـارة بـين البلديـن، هـو بسـبب العقوبـات الاقتصاديـة والحظـر الجـوي المفـروض عـلى ليبيـا مـن قبـل الـدول الاوربيـة والولايـات المتحـدة الامريكيـة منـذ عـام 1992م[2].

لـذا كان عـلى البضائـع التركيـة التـي تصـدر الى ليبيـا، أن تمـر عـن طريـق المجـال الجـوي عـبر المطـارات التونسـية أو المصريـة، وسـجل مطـار جربـة التونـسي الواقـع قـرب الحـدود التونسـية - الليبيـة، زيـادة كبـيرة في حركـة المـرور بسـبب العقوبـات المفروضـة عـلى الجـار الليبـي، وهكـذا أصبحـت تونـس دولـة عبـور للمنتجـات المتجهـة الى ليبيـا، ذلـك مـا يفـسر جزئيـاً الزيـادة الكبـيرة في حجـم التجـارة بيـت تركيـا وتونـس خـلال معظـم سـنوات التسـعينات، وقـد تـم نقـل ذلـك الوضـع الايجـابي للبلديـن مـن خـلال سياسـة الانفتـاح التـي بدأتهـا تركيـا وكان هـدف تركيـا الرئيـسي هـو زيـادة الصـادرات[3].

مـن ناحيـة أخـرى سـجل حجـم التجـارة في عـام 1999م انخفاضـا كبـيراً بنسـبة (26,2٪) (انظـر الجـدول رقـم 2) يمكـن تفسـير ذلـك الانخفـاض

(1) Yasin Sibgatulla Bostanci, op. cit, p. 91; Meriem jammali, op. cit,p. 36; سمير العيطة واخرون، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، ط2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015م، ص 309.

(2) نبيل عكيد محمود المظفري، المصدر السابق، ص 260.

(3) Meriem jammali, op. cit,p. 35.

بعاملين:

أولاً: الرفع الجزئي للعقوبات المفروضة على ليبيا في كانون الاول 1999[1].

وثانياً: تطبيق تونس في أذار 1998م لاتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الاوربي، الهادفة الى انشاء منطقة تجارة حرة لمدة اثنا عشر عاماً، سيما ان تونس منذ عام 1996م أطلقت برنامجاً تفكيكياً للتعريفات الجمركية على المنتجات المستوردة من دول الاتحاد الاوربي، أتاح ذلك التفكيك، تسريع الاندماج التجاري في السوق الاوربية، أذ ان (80٪) من صادرات تونس تذهب الى الاتحاد الاوربي، و(71٪) من واردات تونس تأتي من الاتحاد الاوربي بالمثل أبرمت تونس ثنائية للتجارة الحرة مع المملكة المغربية، والاردن، ومصر[2].

كذلك فأن التأثير المتنامي لأوروبا يعود تاريخه الى أوائل السبعينات من القرن العشرون مع ولادة (سياسة البحر الابيض المتوسط) داخل اوروبا، وتتكون تلك السياسة من سلسلة من الاتفاقيات مع دول غير اوربية، وكانت تونس أول بلد على الساحل الجنوبي للبحر الابيض المتوسط يبرم اتفاقية شراكة مع الاتحاد الاوربي، فضلاً عن ذلك فقد استمرت المنتجات الاوربية في كسب السوق التونسي، وهكذا تجد المنتجات التركية نفسها في منافسة شديدة، سيما وأن المستهلك التونسي، يميل دائماً الى تفضيل كل ما يأتي من المصانع الغربية، ومن أجل حماية مصالحها في تونس، كثفت تركيا جهودها لخلق مجالات جديدة للتعاون التجاري مع تونس،سيما وان سوق تونس يتزايد فيه الطلب على مر السنين[3].

(1) نبيل عكيد محمود المظفري، المصدر السابق، ص260.
(2) Yasin Sibgatullag Bostanci,p. p.27 -28.
(3) Meriem jammali, op. cit,p. 37.

وعندما يتم تحليل العلاقات التجارية بين تركيا وتونس خلال المدة من عام 2000م الى عام 2011م، يتضح لنا ان الموازين التجارية تميل لصالح تركيا على الرغم من ارتفاع نسبة التبادل التجاري، أذ أرتفع فائض التجارة الخارجية لصالح تركيا في التجارة الثنائية خمسة أضعاف من (97) مليون دولار عام 2000 الى (553) مليون دولار عام 2011، وزاد حجم التبادل التجاري بين تونس وتركيا بنسبة (93٪) من مستواه البالغ (227) مليون دولار في عام 2006، وفي عام 2007 أرتفع حجم التجارة الثنائية بنسبة (56٪) مقارنة بعام 2006 أذ بلغت (760,06) مليون دولار، وفي عام 2008 بلغت (1,143, 479) مليون دولار بزيادة (52,32٪) وحققت تركيا في ذلك العام ايرادات بلغت (412,717) مليون دولار[4]، (أنظر جدول رقم 3).

(4) سمير العيطة واخرون، المصدر السابق ص 309؛ Yasin Sibgatullah Bostanci, op. Cit,p. 91 ; أتيان محجوبيان واخرون، الحوار العربي – التركي بين الماضي والحاظر، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPOT استانبول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول 2010 م، ص 171 – 174.

جدول رقم (3)

يوضح الصادرات والواردات بين تركيا وتونس بين عامي (2000 - 2011)[1] بملايين الدولارات.

السنة	الواردات التركية من تونس	الصادرات التركية الى تونس	المجموع الكلي
2000	64.842	162.271	227.113
2001	72.935	140.592	213.527
2002	71.800	121.141	192.941
2003	98.139	220.015	318.154
2004	100.409	256.162	356.571
2005	117.372	294.785	412.157
2006	150.094	324.893	474.987
2007	229.788	530.277	760.065
2008	365.381	778.098	1.143.479
2009	234.980	647.082	882.062
2010	280.720	713.631	994.351
2011	249.789	802.791	1.052.580

يفسر ذلك الارتفاع التدريجي في حجم التبادلات التجارية بين تونس وتركيا الى الاتفاقيات التجارية التي وقعها البلدين والتسهيلات الجمركية والضرائب المفروضة على البضائع والسلع والخدمات فقد وقع البلدين اتفاقية الشراكة التي تنص على أنشاء منطقة تجارية حرة بين تونس وتركيا ودخلت حيز التنفيذ في 11 أيار 2005 أذ قررت تلك الاتفاقية التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب بما يعادل تأثيرها على المنتجات الصناعية[2].

تستورد تونس من تركيا بشكل أساسي السلع الاستهلاكية، مثل الاجهزة المنزلية والقطن والمنتجات الغذائية الزراعية مثل الفواكه المجففة، والقطن والغزل القطني والتبغ، فضلاً عن الآلات الصناعية الاخرى، لا سيما الات الخياطة وقطع الغيار وأدوات المطابخ وأفران الغاز، ومواد البناء مثل الإسمنت، التي كانت تستوردها تونس من تركيا منذ السبعينات من القرن العشرين وفي عام 2001 كان المنتج التركي الرئيسي الذي استوردته تونس هو القمح بنسبة (37٪)، يليه التبغ (8.7٪)،

(1) سمير العيطة واخرون، المصدر السابق، ص 309؛ Yasin Sibgatullah Bostanci, op. cit, p. 51;
;أتيان محجوبيان واخرون، المصدر السابق، ص171 - 174.
(2) الرائد الرسمي، الجمهورية التونسية، العدد(38)، الصادرة في 13 أيار 2005، ص1109.

والمنتجات المعدنية (7,7٪)[1]، ويتم تصدير المواد الخام النسيجية والآلات النسيج والآلات الكهربائية وغير الكهربائية والسلع المعدنية، ومنتجات الصناعة الفرعية للسيارات ومنتجات الحديد والصلب وأجهزة الاتصالات وعربات النقل الى تونس بسبب أسعارها الغير مرتفعة مما أدى الى زيادة الاقبال عليها[2].

اما الصادرات التونسية الى تركيا تتكون بشكل أساسي من المواد الخام أو المنتجات شبه المصنعة، مثل الفوسفات، وحامض الفسفوريك، والألمنيوم، وجلود الاغنام، والالياف الصناعية، والكابلات الكهربائية، وبلغت حصة أحماض الفسفوريك، المنتج التونسي الرئيسي من أصل تعديني في عام 2001 (75٪) من أجمالي الصادرات التونسية الى تركيا، وأصبحت تركيا أول عميل لتونس، للمواد الكيميائية والفوسفات ومشتقاتها.

ثالثاً: الشركات الاقتصادية بين تونس وتركيا 1987 - 2011 م.

منذ بداية الثمانينات، تمكنت بعض الشركات التركية المتخصصة في التشييد والبناء الفوز بمناقصات أطلقتها الحكومة التونسي، ومن تلك الشركات هي شركة (سيزاتشي تورك فايز كايا للإنشاءات) STFA، التي أصبحت خلال الثمانيات حاضرة بقوة في افريقيا، والوطن العربي، وقامت تلك الشركة بأعمال تطوير ميناء قابس التجاري[3].

وخلال سنوات التسعينيات من القرن العشرين ظهرت شركات ذات رأس مال مشترك بين تونس وتركيا، التي يتم توفير رؤوس اموالها من قبل رجال الأعمال من كلا البلدين، ومن تلك الشركات التي تأسست في تونس، هي (شركة المجموعة التركية الرئيسية) Esen.Zeytinoolu ، التي تأسست بتونس في 2 شباط 1990م، المتخصصة في صناعة الأواني الزجاجية والمنسوجات، وهناك أيضاً شركة (بوليسان تونس) polisan Tunis ، التي تأسست عام 1992م، باستثمار ثنائي بين (مجموعة بوليسان الكيميائية التركية) .Group.Turkey.Polisan Kimya ، التي بلغت أسهمها خمسة واربعون بالمئة، وخمسة وخمسون بالمائة لصالح مجموعة شريف التونسية، تخصصت تلك الشركة في صناعة الغراء الصناعي[4]، اما شركة (تونبين) TUNIPEN، الشركة المتخصصة في صناعة الأبواب والنوافذ، فقد بدأت في الأنتاج منذ عام 1996م، وسيطرت تلك الشركة السوق التونسي، ونوعت أنشطتها لمنافسة الشركات الأجنبية الأخرى، وأصبحت الشركة التركية للأجهزة المنزلية (ارسيلك) Arcelik، من بين العلامات التجارية الأكثر مبيعاً في تونس، والمصدر الرئيسي لشركة توزيع الأجهزة المنزلية التونسية(باتام) Batam، قبل أن تختفي من السوق التونسي عام 2002م ، لصالح شركة (دارتي) Darty الفرنسية، التي اخذت مكانها فيما بعد[5].

تعمل الشركات ذات رؤوس الاموال المشتركة على تمكين نفسها في المدن الصناعية والموانئ مثل ميناء صفاقس، إذ يوجد مصنع تركي – تونسي مشترك، يقود بتجهيز الجيشين التونسي والتركي بالملابس العسكرية والمظلات، وعدّ ظهور تلك الشركات وسيلة فعالة، لتشجيع البنوك التركية على

(1) Yasin Sibgatullah Bostanci, op. cit, p. 46.
(2) Ibid, p. 51.
(3) TOBB, Maörib ülkeleri veTürk, Tunus Ekonomik Ipbirliöi, Ankara, 1990, p.30.
(4) Yasin Sibgatullah Bostanci, op. cit, p. 51.
(5) lstanbul Tisaret Today, Published:(38),ITO,Turkey, 1997 m , p.87.

متابعة عملائها، وتمكين نفسها في تونس، وفي ذلك السياق ومنذ عام 1991، كانت هناك مشاريع تعاون مالية بين البلدين، أذ أبرم بنك (تركيا كالكينما) Turkiey kalkynma Bank ، مذكرة تفاهم مع بنك تونس في 24 كانون الاول 1992م، وأقام البنك المركزي التركي علاقات مع البنوك التجارية التونسية الاخرى منها البنك الوطني الزراعي، ويشارك البنك المركزي التركي في اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين[1].

الخاتمة

كانت العلاقات الاقتصادية بين تونس وتركيا قد شهدت نشاطاً ونمواً متصاعداً ومتفاوتاً بينهما خلال تلك الحقبة التاريخية للمدة 1987 – 2011م، وترسيخ ذلك بالعديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة بين البلدين منذ عام 1987م ولغاية عام 2011م ، سيما اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين عام 2005م، فضلاً عن تأطير وشائج تلك العلاقات الاقتصادية بين البلدين بالاستثمارات الاقتصادية المشتركة من خلال الشركات المشتركة والعلاقات المالية والمصرفية بين بنوك البلدين التي سهلت التبادل التجاري بينهما، وقد سجلت التجارة الخارجية التركية البينية مع تونس في ثمانينات القرن العشرين عجزاً لصالح تونس، بينما كان الميزات التجاري بين تونس وتركيا خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين والعقد الاول من الفيا الثالثة ولغاية عام 2011م في صالح تركيا .

(1) Meriem Jammali,op.cit,p.38.

المصادر

اولاً: الوثائق الاجنبية غير المنشورة:

وثائق الجمعية الوطنية التركية الكبرى:

- (Türkiye Cumhuriyeti, Türkiye Büyük Millet Meclisi,Türkiye Cumhuriyeti ile Tunus Cumhuriyeti Arasında Serbest Ticaret Alanı Tesis Eden Ortaklık Anlaşmasının Onaylanmasının Uygun Bulunduğuna Dair Kanun Tasarısı ileDışişleri Komisyonu Raporu, Belge Numarası:(1/951), 11/2/2005.

ثانياً: الرسائل والأطاريح:

1- الرسائل والأطاريح العربية:

- طيب عثمان عبد الرزاق الدوري، العلاقات الاقتصادية العراقية-التركية المصالح المشتركة وسبل التطوير، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002م.
- نور كامل عبود، العلاقات التركية - التونسية 1957 - 1987م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية - جامعة سامراء، 2021م.

2- الرسائل والأطاريح الأجنبية:

- Huseyin VCI, Economik Entegrasyonlar,Pan, Avrupa Akdeniz mensei Kumulasyon (Pamk) Tunisia model, Master Thesis (Unpublished), KTO Karatay Ünversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsu. İşletme Anabilim Dalı Yüksek Lisans Programi, KONYA,Turkey, Temmuz 2016.
- Yasin Sibgatullah Bostanci,Tunus devrimi ve Türkiye ile Tunus arasındaki ekonomik ve siyasi ilişkiler, Yüksek lisans Tezi, (yayınlanmamış), Marmara Üniversitesi,İslam Ülkeleri ve Ortadoğu Araştırma Enstitüsü, Istanbul, 2019
- Meriem Jammali, les relations turco- tunisiennes (1956-2001), La thèse de master(Inédit), institut

Inalco langues et civilisation, Paris, 2003.
• Mehmet.GÖK,L'attitude.de.la.Turquie.face.à.la.decolonization1945-1965m,tezler.de.doktora(inédite),Université Paris,1976.

ثالثاً: الكتب :

1 – الكتب العربية والمعربة:

● سمير العيطة واخرون، العرب وتركيا تحديات الحاظر ورهانات المستقبل، ط 2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت آذار 2015م.
● نبيل عكيد محمود المظفري، نصف قرن من العلاقات الليبية- التركية 1949 – 1999م، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2014م.

2 – الكتب الأجنبية:

• Didier Billion, La politique exteneure de la Turquie quite une longue didentite, paris,L ' Harmattan 1997.

رابعاً: الندوات والتقارير العربية والأجنبية:

1 – الندوات والتقارير العربية:

● أتيان محجوبيان واخرون، الحوار العربي – التركي بين الماضي والحاظر، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPOT استانبول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول 2010م.

2 – الندوات والتقارير الأجنبية:

• İstanbul Ticaret bugün, Tunus Ülke Etüt, yayýn: (38), 1997 m.
• TOBB, Maðrib Ülkeleri ve Türk-Tunus Ekonomik Iþbirliði, Ankara, 1990 m.

خامساً: الصحف العربية والأجنبية:

1 –الصحف العربية:

● الرائد الرسمي، الجمهورية التونسية، العدد (28)، الصادرة في 13 نيسان 1993م.
● الرائد الرسمي، الجمهورية التونسية، العدد (85)، الصادرة في 9 تشرين الثاني 1993م.
● الرائد الرسمي، الجمهورية التونسية، العدد (38)، الصادرة في 13 أيار 2005م.

2 – الصحف الأجنبية:

• Resmi Gazete, Türkiye Cumhuriyeti, Sayi:(21506), 24 Subat 1993.
• Resmi Gazete, Türkiye Cumhuriyeti, Sayi (25860),29 Haziran 2005.
• Resmi Gazete, Türkiye Cumhuriyeti, Sayi:(25760),19 Mart 2005.